

الكويت 15 يوليو 2020


السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني للسندات في المرتبة "BBB+". من قبل وكالة كايبتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معياً حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



جهاد خضر

مساعد مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	15 يوليو 2020
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كايبتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> السندات المساندة من الشريحة الثانية لرأس المال البالغة 100 مليون د.ك. تثبيت تصنيف السندات في المرتبة "BBB+"
مدلولات التصنيف	<p>عوامل دعم التصنيف</p> <ul style="list-style-type: none"> السندات مؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال- محافظة المصدر على نسب قوية لكفاية رأس المال. المصدر هو رابع أكبر بنك في الكويت، مصحوباً بشبكة فروع قوية ولديه حصة جيدة في السوق. للمصدر معدلات قوية لرأس المال ومرتفعة في الشريحة الأولى ويتمتع بمؤشرات جيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض. يتمتع المصدر بمؤشرات سيولة مريحة مدعومة بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء والأصول السائلة. على الرغم من التراجع البسيط، لا يزال المصدر يتمتع بربحية تشغيلية جيدة وهناك توسع في صافي هامش الفائدة وسلامة الكفاءة التشغيلية. <p>عوامل تقييد التصنيف</p> <ul style="list-style-type: none"> الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للعقد عمل المصدر في بيئة تشغيلية محفوفة بالتحديات - جائحة فيروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط وتأثيرهما على تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف سوق العقار. صغر حجم السوق المصرفي المحلي والتنافسي، ارتفاع تركيزات العملاء في كل من محافظة القروض والودائع، وهو عامل مشترك مع سائر البنوك. غياب الإفصاح عن المرحلة الثانية من القروض مما سبب عدم توافر تقييم مفصل لجودة الأصول الناتجة عن القروض.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 100 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة" لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية: مستقرة
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	<p>قامت وكالة التصنيف العالمية كايبتال انتليجنس بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 100 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.</p> <p>ويعكس هذا التصنيف التالي: (1) التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج (2) الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للعقد بالنسبة للالتزامات غير المضمونة ذات الأولوية (3) رأي الوكالة بعدم احتمال تفعيل آلية امتصاص الخسائر الخاصة بالسندات قبل وصول البنك إلى عدم جدوى الاستمرار على أساس كونه قائماً بذاته.</p>

من عوامل دعم التصنيف القائم بذاته للبنك هو تواجده الراسخ خاصةً في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد، وجودة الأصول الناتجة عن القروض، وكذلك قوة نسب كفاية رأس المال ومؤشرات الجودة للسيولة. كما يعكس هذا التصنيف حجم البنك كرابح أكبر بنك في الكويت مصحوباً بشبكة فروع كبيرة وحصّة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع.

أما العوامل الرئيسية المقيدة للتصنيف القائم بذاته للبنك كما في سائر البنوك الأخرى فهي غياب الإفصاح عن قروض المرحلة الثانية وارتفاع التركزات الائتمانية للعملاء في كل من محفظة القروض والودائع نظراً لصغر حجم السوق الكويتي. هذا وقد أصبحت تركزات محفظة القروض أكثر اعتدالاً حيث استمرت بالانخفاض في العام 2019 بينما التركزات الأكبر في قاعدة الودائع فيعتبر استقرارها من العوامل المخففة لمخاطرها بشكل جزئي. أما التحديات الحقيقية التي يواجهها البنك فهي تدهور أوضاع البيئة التشغيلية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد والانخفاض الحاد الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط، مما يؤثر سلباً على الوضع الائتماني للبنك.

وتتمثل قوة بنك الخليج بشكل أساسي في تواجده الراسخ وخاصةً في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد وذلك من خلال شبكة فروعه الكبيرة. وكذلك فإن اتباع البنك لنموذج عالمي في إدارة الخدمات المصرفية ولاستراتيجيات فعالة قد ساهم في الحفاظ على حصته في السوق مما نتج عنه مستويات جيدة من الربحية. وبالرغم من التراجع البسيط، إلا أن مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض لدى بنك الخليج قد حافظت على نتائجها الجيدة والتي تفوقت على مؤشرات البنوك الأخرى في العام 2019. كما إن نسبة تغطية احتياطي خسائر القروض والمراكز الجيدة لنسب كفاية رأس المال تعتبر عوامل دعم قوية لقدرة بنك الخليج على تكوين مصدات مناسبة في البيئة الحالية. وبالرغم من انكماش الإيرادات، لا يزال البنك يحتفظ بمستويات كافية من الأرباح التشغيلية القادرة على تجنب مخصصات إضافية إذا تطلب الأمر.

هذا، وقد حافظ البنك على مستويات ثابتة لقاعدة رأس المال في العام 2019 على الرغم من انخفاضها عن معدلات البنوك الأخرى. هذا إضافة إلى جودة رأس المال كما هو ظاهر في النسبة المرتفعة من حقوق المساهمين في الشريحة الأولى (CET-1). كما تحسنت نسبة الرفع المالي المطلوبة بموجب تعليمات بازل (3) وفي الميزانية العمومية للبنك حيث ارتفعت إلى مستوى سليم. ومع توقع وتيرة أبطأ في نمو محفظة القروض، تتوقع الوكالة أن يحافظ بنك الخليج على معدلات ثابتة لرأس المال إلى حد ما.

وبالنسبة للنظرة المستقبلية المرافقة لتصنيف السندات فهي "مستقرة" مما يشير إلى احتمال أن تبقى تصنيفات بنك الخليج كما هي على مدار الـ 12 شهراً المقبلة، بما يتماشى مع توقعات الوكالة بالنسبة للتصنيف القائم بذاته للبنك، والذي يعتبر نقطة البداية التي يركز عليها تصنيف السندات. وبالرغم من توقع ضعف جودة الأصول الناتجة عن القروض بسبب الأوضاع الحالية، ترى الوكالة أن البنك سيتمكن من المحافظة على جودة المؤشرات المالية الأساسية لديه من حيث جودة الأصول الناتجة عن القروض، وأوضاع السيولة، ورأس المال والربحية.